دور العراق في التوازنات الإقليمية

م.م عماد نهاد عبد الواحد
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.م عبد الله محمد قاسم
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

سنحاول في هذا البحث ان نتعرف على دور العراق في تحقيق التوازنات الاقليمية والدولية ، فالعراق ومنذ نشأته كان له دور بارز في تغيير التوازنات وتشكيلها وتلاشيها عبر التأريخ بسبب اختلاف المصالح والتطلعات للانظمة الحاكمة للدول الجوار وللعراق نفسه ، وبعد عام 2003 أدى العراق دوراً اكثر فاعلية في التأثير في التوازنات الاقليمية والدولية بحكم التغير في مراكز القوة ومعادلة الصراع الاقليمية في الشرق الاوسط ، مما ادى الى بروز قوى اقليمية جديدة اكثر فاعلية وقوى اقليمية اخرى اصبحت تحت دائرة التهديد بسبب صعود دول مثلت تهديداً اعقاب تراجع العراق اقليمياً ونشوء الفراغ الامني في الشرق الاوسط .

وكانت احدى وسائل تحقيق التوازن عبر التأريخ المعاصر اتباع اسلوب استراتيجية التوظيف التي تعد إحدى أهم النقلات النوعية لعلم الاستراتيجية [1] . فعلى سبيل المثال قد وظفت القوى الكبرى القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان ومبدأ التعاون وحسن الجوار في تحقيق مصالحها الوطنية وبالتالي تحقيق التوازن أو المحافظة على الهرمية الحالية [2] ، ومواجهة الازمات الدولية كـ(الإرهاب ، وخطر الاصولية الإسلامية ، والدول مارقة ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، تفوق وبروز دول جديدة لها أثر فعال وتأثير مختلف في دول العالم والتخوف من دورها المستقبلي) . ولهذا فقد استخدمت الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول \ 2001 التوظيف لهذه المتغيرات الجديدة واستخدامها كعنصر جوهري ، لتحقيق أهدافها (اذ ان وجودها كان كافياً لتحقيق التوظيف) مثال ذلك تحديد الوحدات الدولية المهددة للامن العالمي (بإيران / كوريا الشمالية / ليبيا / العراق قبل 2003/ حزب الله في لبنان)[3] ، أما التوازن الاستراتيجي فهو مفهوم ظهر مع ظهور مفهوم التوازن الحديث ، والذي جاء مع شيوع وانتشار الاسلحة النووية عالمياً ، ويعرف على انه (ذلك التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة في الساحة الدولية وهذه الإمكانيات أو القدرات تشمل قدرات الدولة جميعاً المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة و في المقدمة منها القدرات العسكرية) [4] ، ويتميز التوازن الاستراتيجي بمميزات : [5]

1. عند تكافؤ مجموعة من المتغيرات واستمرار هذا التكافؤ يظهر التوازن الاستراتيجي المستقر ، أما اذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو ايجاباً يظهر التوازن الاستراتيجي غير المستقر .
2. يتحقق هذا التوازن في الدولة المنفردة بصورة كاملة والمعتمدة على امكانياتها الذاتية وقدراتها القومية .
3. ان هذا التوازن له ثلاثة ابعاد و هي البعد البنائي و يتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة ما أو مجموعة من الدول أما البعد الثاني وهو سلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دوليا أو اقليميا والبعد الثالث هو بعد يقيم من خلاله حالة القبول او الرفض للقوى الفاعلة .

---

[1] للمزيد حول استراتيجية التوظيف ينظر : عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الامريكي المعاصر (حلف الناتو انموذجا) ، ط1 ، (بغداد : دار الغفران للطباعة والنشر) ، 2015 ، ص14 – ص17 .

[2] جاسم محمد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص185 .

[3] ينظر : عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الامريكي المعاصر (حلف الناتو انموذجا) ، مصدر سبق ذكره ، ص17 . وينظر ايضا : ستار جبر الجابري ، حلف الناتو و مهمات ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001 ، أوراق دوليه ، العدد 100 ، السنة الرابعة ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2002

[4] نقلا عن : عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، ط1 ، (بغداد : بيت الحكمة) ، 1990 ، ص134 . وينظر ايضا : علي الدين هلال ، البحث عن توازن استراتيجي جديد ، مجلة الرسالة ، العدد 4 ، (دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) ، 1997 ، ص5 .

[5] بنية الجزائري ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، ط1 ، (عمان : دار الجليل للنشر) ، 1984 ، ص55 .

أما التوازن الدولي فهو توازن الكتل ، ووجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة ، التي تتجمع من حولها مجموعة من الدول الاضعف للاحتماء بها أو التحالف معها ، و من ثم تكوين كتلة دولية واحدة ، و لإن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين . [1]

أما التوازن الاقليمي أو التوازن الاستراتيجي على المستوى الاقليمي فأنه (حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة و القوة بين الدول أو القوى الاقليمية أو انه دالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للارادات ذي ابعاد استراتيجية يؤكد في جوهرة البحث عن الامن والمصالح الحيوية للدولة داخل الاقليم وهذا ما يمكن ان نطلق عليه الحركة الاستراتيجية للدول في الاقليم الذي قد يذهب بصيغ تحالفات أو تكتلات مضافاً اليها تأثير العامل الدولي بوصفه متغيراً اساسياً فاعلاً في اي معادلة للتوازن الاستراتيجي الاقليمي ، و التي تستمد الجزء الكبير من خصائصها البنيوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الاقليم) . [2] ومن هنا سيتم تقسيم البحث وفق الاتي :

اولا : العراق في التوازنات الاقليمية

كان للاحتلال الامريكي للعراق الاثر في احداث تغيير جيوسياسي اقليمي ، فبدأت الدول تجد في التغيير الحاصل الفرصة في احداث تغيير سياسي مشذب لصالحها وفي تحقيق اهدافاً ومصالحاً قومية . [3] فقد ظهرت توازنات اقليمية جديدة في الشرق الاوسط مع مطلع الالفية الثالثة ، وقد اصبح هناك تغير في شكل التهديد (الارهاب بدل التهديد القومي – تغير في شكل التوزيع العسكري الامريكي – تغير شكل العلاقات الاقليمية والدولية) [4] ، وتقوم هذه التوازنات على وجود ثلاثة قوى متصارعة في الشرق الاوسط وهي اسرائيل وايران وتركيا ولكل منهم مصالح وتطلعات خاصة في المنطقة . [5] ومن اهم مميزات هذا الصراع هو: [6]

1. افتقار المنطقة اقليميا الى اليه ضابطة لهذا الصراع ويقوم بادارته .
2. الافتقار لحالة توافق سياسي مشترك بين هذه القوى المتصارعة .
3. تراجع مفهوم الامن القومي العربي في ظل الخلاف على الموقف من القضايا التي يواجهها العرب .

والمتتبع لاحصاءات الانفاقات العسكرية ومقدار التزايد بها اقليمياً بعد عام 2003 يمكن ان يدرك مدى مخاطر الدخول الامريكي في العراق ، فقد احست اغلب الدول في الشرق الاوسط بازدياد التهديد الامني لها ، لهذا لجأت الى زيادة الانفاق على التسليح العسكري وبما يعد عنصر اخلال في التوازن الاقليم

وبالتالي فان رؤية العراق للتوازنات الاقليمية تقوم على اساس محاولة العراق ان يكون العنصر المحايد في هذه التفاعلات والتوازنات الاقليمية على الرغم من بعض الخصخصة المؤسساتية في السياسة العراقية واندماجها وتبعيتها الى تطلعات بعض القوى المتصارعة اقليمياً ، وعلى مستوى الهدف يرمي العراق الى ان يحقق مكانة مرموقة كسابق عهده في التوازنات الاقليمية وان يكون عنصراً فاعلاً في التأثير فيها وان يخرج من بوتقة التأثر وساحة تحديد هذه التوازنات وتغيرها . ولعل العوامل التي تساعد العراق على يلعب دور اقليمي هو اقامة علاقات اقليمية ايجابية مستفيداً من التغييرات في الانظمة السابقة التي كانت تضع حواجز مع العراق ، فضلا عن ان اغلب الدول تتوجه نحو الانتخابات والتداول السلمي للسلطة

---

[1] محمد علي العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية ، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية) ، ط1 ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية) ، 1982 ، ص77 .

[2] نقلا عن : خليل ابراهيم السامرائي ، التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية دراسة استراتيجية ، مجلة دراسات دولة ، العدد 26 ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية) ، 2002 ، ص25 .

[3] دينا محمد جبر ، العراق وواقع النظام الاقليمي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص124 . وينظر ايضا : علي فارس حميد ، مازق العراق : تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية ، مجلة ابحاث استراتيجية ، عدد 10 ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2015 ، ص146

[4] ينظر : كوثر عباس الربيعي ، تداعيات احداث الحادي عشر من ايلول 2001 على دول مجلس التعاون الخليجي واعادة بناء التوازنات في المنطقة ، دراسات دولية ، عدد 54 ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص44 – ص45 .

[5] عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص74 .

[6] دينا محمد جبر ، المصدر السابق ، ص125 .

وبناء الديمقراطية ولعل امتلاك العراق الاسبقية في تحقيق تجربة الممارسة السلمية والذي يمثل فرصة لإبداء حراك اقليمي فاعل على اساس ان العراق يمتلك تجربة وتسعى هذه الدول المتحولة الى اقتناء مضامينها . ومن هنا سيتم الاخذ بالاتي :

1- التوازن الايراني - الاسرائيلي

بادئ ذي بدء ان ايران واسرائيل قد مرتا في تقلبات استراتيجية حكمت طبيعة علاقتهما ونظرة كل واحدة منهم للآخر ، فبعد ان عاشت الدولتان في مراحل من التقارب والتعاون والتفاهم منذ منتصف القرن العشرين جاءت حقبة ما بعد عام 1979 بتحول جديد في ميدان الادراك المتبادل ، فبدأ كل واحد ينظر للاخر على اساس العداء منطلقين ولا سيما ايران من البعد الايديولوجي والبعد التنافسي كأساس للمواجهة والتوازن مع اسرائيل ، ولهذا يدخل العراق هنا كدور بارز في تحديد هذا التوازن ، فوجود العراق كدولة منحازة ايديولوجيا الى ايران يرسم نوع من التقدم والتفوق ويكسر حدود التوازن مع اسرائيل ، وبالمقابل تحاول اسرائيل منع حدوث اي مقاربات ايديولوجية واستراتيجية بين الاخيرين وذلك من خلال اضعاف العراق وتدعيم التحالف الامريكي - الخليجي من جهة والتحالف الخليجي - الخليجي من جهة اخرى ، فالذي يحدد مصير ونوع التوازن الايراني – الاسرائيلي هو الموقف العراقي ، ومستوى النفوذ لكل من اسرائيل وايران فيه ، ولهذا نلاحظ السعي الايراني في الهيمنة وتوسيع نفوذه في العراق من جهة ومن جهة اخرى تحاول اسرائيل خلق كيان داخلي موازن للنفوذ الايراني في العراق وهو الكيان الكردي .

ومنذ اقامة اسرائيل والجهد الفكري الاستراتيجي الاسرائيلي في الشرق الاوسط تذهب غاياته الاقليمية نحو الوصول الى مرحلة (القوة الاقليمية المهيمنة) وعده هدف استراتيجي اسرائيلي لا يقبل النقاش ، وبعد ان كان العراق هو حجر العثرة في طريق تحقيق الهدف الاسمى لاسرائيل اصبح الآن وسيلة مهمه في جعل مخططاتها واهدافها كلها قيد المنال ولو بشكل جزئي فلا يزال هناك ايران التي برزت الى الساحة الاقليمية على حساب التراجع العراقي اعقاب حرب 2003 ، فالعراق اصبح ساحة للتصارع الاقليمي القومي والعرقي والديني ان صح القول وحتى الى صراعات الدول الكبرى ، اذ ان اسرائيل قد استغلت التحولات الاستراتيجية والتراجعات الدولية على مر التأريخ في تحقيق التفوق والتقدم الاسرائيلي اقليميا ودوليا وخلقت لنفسها تحالفات غير ثابته وانما مرحلية تمكن لها اجراء التعديلات المستمرة في سبيل الوصول الى هدف الهيمنة الاسرائيلية اقليميا ، وهو ما تقوم به الاخيرة في محاولة اجراء تحول في الصراع العربي وتوظيفه انعكاسيا بتحويل الصراع العربي الاسرائيلي الى صراع عربي ايراني ، وهو الذي يحقق المطامح الاسرائيلية ويضعف بدورة القطب الايراني اقليميا ، فعدم وجود قوة اقليمية توازي أو تفوق الطرف الاسرائيلي هدف استراتيجي اسرائيلي ، ولهذا تبذل الجهود كلها في خلق تحالفات مع القوى المعادية استراتيجيا لايران . وهو الواقع الفكري الذي كشفه (آفي ديختر) وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق في محاضرة القاها أمام (معهد أبحاث الأمن الإسرائيلي) في تاريخ 4/سبتمبر/2008 ، والتي عرض فيها الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية لإدارة التفاعلات الإقليمية التي تحقق أهداف ومصالح الدولة العبرية ويفرضها كقوة إقليمية مهيمنة [1].

لذا فأن اسرائيل تراهن على الشراكة الاسرائيلية - التركية في تحقيق قوة مضافة لاسرائيل في مواجهة التطلعات الايرانية في العراق ، فالنفوذ التركي في العراق يوازي النفوذ الاسرائيلي فيه ولهذا تعد تركيا هي المنفّذ الاستراتيجي الاسرائيلي تجاه العراق وتحقيق الغايات والمصالح ومن جانب اخر يوفر لتركيا مصالح استراتيجية خارجية عالمية ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال وجود اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية والقدرة على ضمان الدعم الامريكي في كبح جماح وتحييد النفوذ الارمني واليوناني ومن جانب آخر التصدي لبعض الحركات والمنظمات المدعومة من ايران وسوريا . [2]

هذا ومن الجدير بالذكر هنا ان التوجهات الاسرائيلية نحو العراق قد كانت مدعومة سابقا بالايدي التركية ، فأن اسرائيل وتركيا تعد من الدول ذات التوجهات المشتركة وذات حلف استراتيجي منذ عام 1998 [3] ، وهو الامر الذي له دور كبير في تمكين اسرائيل من التغلغل في العراق وزيادة امكانية تحقيق المشاريع الاسرائيلية ، فقد عقدت تركيا واسرائيل اتفاقا

---

[1] دراسة حول الرؤية الاسرائيلية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، مجلة مختارات ايرانية ، منشور على الشبكة العالمية للانترنت في تاريخ 2009/4/11 ، على الرابط التالي :
http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=29789&lang

[2] هاكان يافور ، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، العدد 29 ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، 2000 ، ص15 – ص16 .

[3] ينظر : عبد الحميد عيد الموساوي ، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب اسيا ، ، ط1 ، (بغداد : دار الكتب العلمية) ، 2013 ، ص114 – ص115 .

للتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في مختلف المجالات في تاريخ 12/تشرين الثاني/1993 ، والذي تحول بعد ذلك الى تحالف عسكري عام 1996 ، وهو الذي كان من التحالفات القوية التي شملت عمليات تدريب مشترك وتعاون عسكري قوي اذ تم تشكيل ما يعرف بـ(المنتدى الامني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل) . [1]

وليس تركيا فقط بل ايضاً من طريق علاقاتها مع دول مساندة للافكار الغربية كدولة قطر ، وهذا الافتراض يمكن دعمه عن طريق الدعم الاسرائيلي لدولة قطر ، وفق ما تم كشفه من مدير مكتب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية (سامي رفيل) اذ صرح (ان العلاقات الاسرائيلية - القطرية تعود بالاخص الى عام 1995 كبدايات للتعاون في مجالات كثيرة كمجال الطاقة والسياسة والاقتصاد والزراعة والتجارة) واخيرا وفق المعلومات والتحليلات فقد خرجت العلاقات الاسرائيلية الكبيرة بشكل شراكة غير معلنة منذ عام 2012 عندما اكد امير قطر في فبراير 2012 على ان اسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوبنا ازاء التمويل القطري – الاماراتي - السعودي للاحداث الجارية .[2]

ولهذا يمكن القول ان التخطيط والمشاريع الاسرائيلية اصبحت هي الاساس في تحقيق التوازن أو تعديله في الشرق الاوسط من جهة وتحقيق مصالحها فيه من جهة اخرى ، وبالمقابل ان هناك ادراك ايراني لهذه المخططات وتحاول جاهدةً افشالها عن طريق جذب الحيز الجيوستراتيجي نفسه (العراق) ، فيؤكد الخبير في الشؤون الاسرائيلية (جيمس بتراس) ان المصالح الاسرائيلية كانت تعتمد على مخططات تقتضي في ضرب العراق وذلك من خلال توظيف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية لحثها حول ضرب العراق ، فقد كانت التهديدات تتوجه نحو اسرائيل من دولتين لدودتين لاسرائيل وبعد عام 2003 اصبح الامر اكثر استقرارا وذلك بخروج عنصر من معادلة التهديد الاسرائيلي ولا بد من التوجه نحو التفكير لضرب العدو الجديد وهو ايران . وبالتالي وفق هذه الرؤية تحقق اسرائيل التوازن في الشرق الاوسط من خلال منع هيمنة وصعود قطب مهدد لامن اسرائيل . اذ اكد (جيمس بتراس) في كتابه (سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية) ، ان (ليبرمان) العنصر المهم في اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية في 18-نيسان-2006 قد قال : ("لا اعتقد ان اي شخص يعد الامر بمثابة اجتياح بري كبير كما هو الحال في العراق ، للاطاحة بالحكومة ... هي محاولة لتوجيه ضربة الى بعض عناصر البرنامج النووي) . [3] وقد اكد هذا عناصر مهمه اخرى في اللوبي اليهودي وهم (فيث) و(بيرل) في وضع خطة سياسية وصفها (جيمس بتراس) بأنها سيئة السمعة لما لها من تخطيط اسرائيلي يهودي تجاه الشرق الاوسط ، اذ تم تقديم هذه الخطة في عام 1996 الى المتطرف في حزب الليكود اليهودي (بنيامين نتنياهو) وكانت عنوانها "عملية سحق نظيفة : استراتيجية جديدة لضمان امن العالم" وقد اكدت الخطة هذه على ضرورة القضاء على النظام العراقي السابق واسقاطه واستبداله بملك ينتمي الى السلالة الهاشمية ، واكدت من ثم الخطة الى ما بعد اسقاط النظام العراقي من الضروري التوجه نحو سوريا وايران لتحقيق استقرار المنطقة بعد تفجير الاوضاع فيها وهو ما يصب في امن اسرائيل وتوازن القوى في الشرق الاوسط وتحقيق منطقة الاطار المزدهر للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بصورة اكبر . [4]

من هنا يتبين لنا ان اسرائيل وبما تمتلكه من قدرات عسكرية معادلة أو تتفوق على القدرات العسكرية الايرانية وبما تمتلكه من تحالفات استراتيجية مع دول صاعدة اقليميا كتركيا ودول عظمى كامريكا يصبح امكانيتها بالنفوذ والتسلط والهيمنة على العراق يعادل القدرات الايرانية ولو بواجهة تركية أو خليجية ، ولكن النفوذ الايراني الايديولوجي يعد من اهم واكبر القدرات الايرانية في داخل العراق ، وبهذا اصبح العراق اشبه (برقعة الشطرنج الكبرى) وفق رأي (زبيغنيو برجنسكي) بالنسبة الى ايران من جانب ، ومن جانب اخر تحاول اسرائيل وبتحالفاتها الاقليمية والدولية مع الدول العظمى منع هذا التمدد الايراني داخل العراق لانه يعد عنصر تهديد لاسرائيل و وجوده بحكم تزايد القرب من الاراضي الاسرائيلية وهو وفق العقيدة الاسرائيلية (الحدود الآمنه) يشكل تهديد للامن القومي الاسرائيلي ، ومن ثم نستنتج ان العراق كان له دور استراتيجي في التوازن الايراني – الاسرائيلي ، فعلى الرغم من التقلبات والتحولات المتتالية في طبيعة الادراك المتبادل لكل من البلدين بقى العراق حجر الاساس في تقييم وتحديد مستوى هذا التوازن ، وبعد عام 2003 قد تزايد الدور الذي يقوم به العراق في تحديد هيكلية وسايكولوجية هذا التوازن ، اذ ادرجت كل دولة من هذه الدول القدرات والوسائل المختلفة في سبيل جذب

---

[1] سطام حسين علوان ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، دراسات دولية ، عدد 51 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص72 . وينظر ايضا في هذا الصدد : عبد الحميد عيد الموساوي ، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب اسيا ، المصدر السابق ، ص117 .

[2] نورهان الشيخ ، علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمة في اعقاب ثورات الربيع العربي ، مجلة حمورابي للدراسات ، عدد 3 ، (بغداد : مركز حمورابي) ، 2012، ص76 – ص80 .

[3] ينظر : جايمس بتراس ، مصدر سبق ذكره ، ص12 – ص13 .

[4] المصدر نفسه ، ص29 .

العراق نحو توجه سياسي وعسكري لاحد البلدين اقليميا والذي كان لعنصر الفراغ الاستراتيجي والامني في العراق الدور الفعال فيه .

2- التوازن الايراني - التركي

لقد كانت الجهود الايرانية - التركية في البحث عن التفاهمات والتوازنات الاقليمية منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد تأسس حلف رباعي بين كل من ايران وتركيا واسرائيل واثيوبيا في عام 1958 سمي هذا الحلف بحلف (دول الاطار) ، ولكن هذا التعاون لم يصل الى مستوى التحالف الرسمي . وكذلك دخلت ايران مع تركيا واسرائيل في علاقات استخباراتية سرية من خلال تشكيل منظمة (السنان الثلاثة او الرمح الثلاثي) عام 1958 المعروفة باسم (ترايدنت) ايضا ويتضمن هذا الاتفاق الثلاثي تقديم وتبادل المعلومات السرية الاستخباراتية والاجتماعات الشبه سنوية على مستوى رئاسة جهاز المخابرات ، وكان يستهدف هذه التحالفات [1] بوجه خاص المعرفة والمعلومات حول التحركات والمخططات العربية تجاه اسرائيل.[2]

ومع انبثاق الثورة الايرانية عام 1979 ومجيء النظام السياسي الايراني الجديد بدأت تحولات استراتيجية جديدة تظهر في الافق ، فالتطلعات الايرانية – التركية لم تعد تجري في الاتجاه نفسه وبعد ان كانت تركيا اقرب الى النظام الايراني الشاهنشاهي قبل الثورة اصبحت اقرب الى العداء غير المباشر معه اعقاب الثورة ، اذ ان ايران بدأت تعتمد نظام ايديولجي - ديني يقوم على اسس الفقه الشيعي المُعتَمد مذهباً ودستورا للدولة وهو الذي يمثل نقطة اللاتلاقي بين الطرفين في توجهاتهم الخارجية والداخلية فتركيا نظام علماني غير ديني والاسلام التركي يعمل تحت راية العلمانية من دون الاقتراب من اسسها ، حتى ان الاحزاب الاسلامية التركية سميت انفسها بتسميات لا تتضمن كلمة الاسلام أو الاسلامية كـ(حزب النظام الوطني ، ثم حزب الخلاص الوطني ، ثم حزب الرفاه ، وحزب السعادة ، وحزب الفضيلة وكلها برئاسة نجم الدين أربكان ، ثم حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان..) ، في حين كانت التوجهات الاسلامية والاحزاب الاسلامية الايرانية تقاوم الايديولوجية العلمانية والنظام العلماني الايراني منذ خمسينات القرن المنصرم ، هذا بالاضافة الى ان التغيير في النظام السياسي الايراني اجرى عملية تحول استراتيجي في المنطقة والعالم ، فبعد ان كانت تركيا وايران تقوم سياستهما الخارجية على اساس التوافق والتحالف مع القوى الغربية ولا سيما الامريكية منها وحلفاء استراتيجيين مهمين في حلف الشمال الاطلسي ، قد بدأت ايران تنظر الى ذلك برؤية جديدة واصبحت قوى الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية عنصر تهديد لها ، اذ وصفت ايران الولايات المتحدة الامريكية (الشيطان الاكبر) واسرائيل (غدة سرطانية يجب ازالتها) [3] ، في حين استمرت تركيا في تحالفها مع الولايات المتحدة وقوى الغرب ووصفت تركيا المنظور الايراني الجديد تهديد واضح للتطلعات والمصالح التركية في المنطقة ، فايران اضحت منافس جديد لها وهذا يعني تغير موازين القوى ، اذ ان تركيا قد خسرت حليف قوي غير عربي من جانب وبرزت ايران منافس قوي لها في المنطقة من جانب آخر ، واخيرا يعني هذا انه على تركيا ان تجد احلاف جديدة وتطلعات جديدة وعلاقات تمكنها من اعادة رسم خارطة التطلعات والمصالح من جديد . [4]

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 في تركيا بدات تحاول تركيا اداء دور نشط في الشرق الاوسط يُبرز اهميتها في المنطقة اقليميا من خلال ابراز الدور التركي في تحقيق العلاج للمشاكل الظاهرة ، مثال ذلك التدخل كوساطة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية بما يخص برنامجها النووي وهو الامر الذي يساعد على تحقيق توازن في الادوار بين تركيا وايران اقليميا اي اصبحت تركيا كعنصر تهدئة وموازنة اقليمياً في الشرق الاوسط هذا فضلا عن تدخلها في خصوص التفاوض مع ايران في مستقبل العراق وتقاسم المخاوف و التهديدات و المصالح مع ايران ، وخير مثال في هذا الجانب معارضة تركيا الحرب الامريكية على العراق عام 2003 في البداية لان المصالح التركية في العراق تقوم على ظهور خطين احمرين في هذا الجانب ، الاول هو منع تقسيم العراق وبروز دولة كردية لانه يضر بالامن القومي التركي و الايراني و السوري ، والثاني هو حماية الاقليات التركمانية في العراق التي تتراوح اعدادهم بين 500-800 الف نسمة اي ما يعادل 2% او 3% من سكان العراق .[5]

---

[1] للمزيد حول التحالفات والتكتلات الدولية ينظر : محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ط1 ، (الكويت : عالم المعرفة للنشر والتوزيع) ، 1978 .

[2] ينظر : احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الايرانية 1979–2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص520 – ص522

[3] هيلاري كلنتون ، خيارات صعبة ، ط1 ، (بيروت : أ للنشر والتوزيع) ، 2016 ، ص405 .

[4] جريدة بلادي ، العدد 938 ، 12/كانون الثاني/2016 .

[5] جريدة القدس ، عدد 6670 ، 2010 ، ص9 .

وقد كان للاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الاثر الكبير في توازن القوة بين كل من ايران وتركيا ، اذ يعد السعي الكردي في شمال العراق في تأسيس دولة كردية أمر ذو تهديد مباشر للمصالح و الامن القومي الايراني و التركي ، اذ ان انشاء دولة كردية في شمال العراق سوف يدفع بالاقليات الكردية في غرب ايران و جنوب تركيا في الاندماج مع الجهود الكردية في شمال العراق وربما زيادة حالة التمرد واتساع في المطالبة بالأنفصال عن كل من تركيا وايران . [1] وتحاول تركيا جعل الاكراد بمعزل عن التفاعلات الدولية وازدياد الدور الاقليمي والدولي لهم ، فبعد احداث عمليات العنف من الجماعات المسلحة في سوريا تحركت مجموعات من اللاجئين من شمال سوريا باتجاه جنوب تركيا للالتحاق بالتكتلات الكردية في المناطق الامنة وفي هذه الاثناء قامت تركيا مباشرة بانشاء منطقة عازلة لمنع تدفق اللاجئين الى تركيا والمحافظين على محدودية الوجود الكردي في جنوب تركيا لمنع ازدياد الاعداد وخوفا مستقبلا من ازدياد التاثير الداخلي لهم ومنع المطالبة بدولة كردية بعد الاستقلال.[2]

من هذا يتبين لنا ان ايران و تركيا اصبحن يتشاركن المخاوف و الاهداف سويةً وهو ما اكده الرئيس الايراني الاسبق (احمدي نجاد) عندما تكلم حول العلاقات والتعاون التركي - الايراني في عام 2007 (ان العلاقات الايرانية التركية تتطور يوم على يوم وانه لا يوجد اي عامل خارجي يؤثر بهذه العلاقات والتعاون) [3] وهذا ما تأكد ايضا بين عامي 2009-2011 بعد ازدياد التقارب والعلاقات بين الدولتين ولا سيما نحو العراق . [4]

هذا ومن الجدير بالذكر ان هناك تعاون اقتصادي بين الطرف التركي - الايراني في العقد الاخير وان اقتصادهما يعتمد على الاعتماد المتبادل بينهم بشكل كبير ، وقد اصبحت العلاقات الاقتصادية لكلا الطرفين مهمه ليس فقط لهم وانما للدول الاخرى في الشرق الاوسط والدول الغربية من حيث التأثير في المصالح لهذه الدول ومنها العراق . [5]

وبسبب تراجع العراق من معادلة التوازنات الاقليمية بعد عام 2003 التي كان يحتل فيها العراق دور مؤثر وعنصر فاعل بالتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط بسبب ما كان يملكه من امكانيات وقدرات تسمح له بلعب دور فاعل اقليمياً مهدد للدول الاقليمية وخاصة الايرانية والخليجية ، فقد بدات تصبح مصالح ايران اكثر تطلعا واكثر يسرا في مواجهة التطلعات الخليجية والغربية ، ولهذا بعد ان ادركت تركيا هذا الموضوع لجأت بصورة مباشرة لتقوية العلاقات و تحقيق تعاون تركي ايراني في الشرق الاوسط فضلا عن تعزيز التعاون في المصالح داخل العراق ، ومن باب اخر يمكن القول ان عملية التنافس بين الدولتين التركية والايرانية موجود ولكن بصورة منتظمة اي لا تصل الى مستوى الصدام ، وهو ما أكده الرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردغان) بالقول : (ان العراق اصبح اولوية لتركيا واقاليم اخرى كالمنطقة العربية واقليم القوقاز واسيا الوسطى) [6]

ولهذا على تركيا ان تقوم باتخاذ اجراءات محسوبة نحو المحافظة على موقعها كعنصر قوة في التفاعلات والتوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط ، فهي تقع بين محنتين هل هي تقف الى جانب ايران وتتعاون معها ؟ أم تقف الى الجانب الغربي الامريكي وتكون تحت طائلة التهديد الايراني مستقبلاً ؟ ، لهذا كانت الاحداث الاخيرة في العراق والتطورات

---

[1] عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص73 – ص74 . وينظر ايضا : خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، ط1 ، (دمشق : اتحاد الكتاب العرب) ، 1999 ، ص34 .

[2] جريدة النهار ، العدد 25488 ، 20/ايلول/2014 .

[3] الرئيس احمدي نجاد : العلاقات الايرانية التركية لن تتاثر باي عامل خارجي ، وكالة انباء الجمهورية الاسلامية ، عدد 2007/8/20 ، http://www.irna.com/indx.php?fdatad2

[4] See : AARON STEIN and PHILIPP C. BLEEK , Turkish-Iranian Relations: From “Friends with Benefits” to It’s Complicated , Insight Turkey magazine , turkey , Vol. 14 / No. 4 / 2012 , pp. 137-150 .

[5] Prof. Nader Habibi , Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite Western Sanctions , grown center of middle east studies , usa , no62 , 2012 , p.1 .

[6] نقلاً عن : عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص75 – ص76 . وينظر ايضا : سعود المولى ، ايران والعالم العربي : لبنان انموذجا ، ط1 ، (بيروت : منتدى العلاقات العربية والدولية) ، 2012 ، ص17 .

الامنية والمساعي الكردية للانفصال دفعت بالجهود التركية نحو التوجه للتعاون الايراني - التركي لتحقيق المصالح المشتركة في العراق . [1]

خلاصة القول ان عراق ما بعد عام 2003 قد اثر في التوازن الايراني – التركي ، اذ خلق نوع من التوتر في الاهداف ما بين الطرفين بحكم الفوضى التي عمت الاقليم بعد سقوط طرف مهم ومؤثر اقليميا من معادلة التوازنات الاقليمية (العراق) وسرعان ما ادى الانهيار الى تعدد الازمات ومن ثم اعادة ترتيب المصالح والغايات والاهداف من جديد (توازن المصالح والاهداف فيما بينهما) ، فما زال العراق مؤثرا في هذا التوازن ، اذ ان اي اختلال أو تغير في العراق داخليا يعني تغير واختلال التوازن بين البلدين ، فالعراق اضحى الحافظ والمؤثر والمغير لهذا التوازن في الوقت نفسه ، لذلك تسعى كل دولة منهم السيطرة اكثر وفرض نفسها اكثر في الساحة العراقية ولكن ضمن مناطق النفوذ المخصصة لكل منهما اي تقسيم مناطق النفوذ بينهم (شمال العراق لتركيا – الوسط والجنوب لايران) .

3- التوازن الخليجي - الايراني

تبرز اهمية العراق في التوازن الايراني الخليجي من خلال موقع العراق القريب و المؤثر في الخليج العربي ، فدول مجلس التعاون الخليجي العربية تتحدد حدودها من بحر العرب وجمهورية اليمن الشعبية جنوباً ، والخليج شرقا والعراق والاردن والبحر الاحمر شمالا ، وبما ان العراق يعد العنصر المؤثر شمالاً لقربه من ايران الدولة المنافسة للخليج ووجود تقاربات ايديولوجية مذهبيه مع العراق ، فعليه اصبح العراق عنصر اساس ونقطة توازن بين الدولتين فالسيطرة الايرانية عليه يزيد من التهديد للامن القومي الخليجي ان صح القول . [2]

ويقابل ذلك مساعي خليجية في العراق بعد عام 2003 لخلق حالة توازن مع ايران ، اذ تحاول السعودية تحقيق نفوذ عسكري وسياسي في الداخل ولا سيما الاجزاء الغربية التي تتشارك معها الحدود وفي الوقت نفسه تحاول اقامة علاقات معه بغية خلق حالة من التوازن الاستراتيجي بينها وبين ايران وبدعم امريكي بعد ان ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان ايران اصبح لها يد طولى في تحريك السياسة العراقية ، لهذا نلاحظ ان الحكومة السعودية تدعم بصورة مباشرة المعارضة العراقية من جانب لانها تتوافق مع توجهاتها الفكرية ، ومن جانب اخر تحاول الادارة الامريكية دفع العراق للتوجه نحو الدول العربية ولا سيما دول الخليج العربي لانها تتوافق مع تطلعات الادارة الامريكية ومَوظفة لخدمة المشاريع الامريكية وبما يتعارض مع المصالح و التطلعات الايرانية بعد ان انشأت لها قاعدة شعبية كبيرة في العراق . [3]

وقد زادت الاهمية الاستراتيجية للعراق اعقاب الاحتلال الامريكي له عام 2003 فالعراق اضحى من حيث استقراره (خاصة بعد التحول السياسي الداخلي للنظام السياسي) عنصر اهمية لاستقرار المنطقة اقليميا ومن ثم مؤثر في الاستقرار العالمي ، في حين تحاول الاطراف الخليجية من طرف آخر وبصورة معكوسة السعي الى فرض خلل امني داخلي في العراق واشاعة عدم الاستقرار العراقي ليؤثر بدوره على التوازن الاقليمي ومنع بروز عراق كقطب اقليمي من جديد ، وبالتالي يمكن القول ان الدول الخليجية هي دولة مخلة بالتوازن الاقليمي في حين الولايات المتحدة الامريكية اصبحت محافظة على التوازن الاقليمي من خلال استقرار العراق فهو يخدم مصالحها اولا ، في حين تحاول ايران استخدام العراق من حيث الوجهة الامريكية بصورة مماثلة من خلال الجذب الايديولوجي الايراني للعراق ومن ثم الاخلال ايضا بالتوازن الدولي ولكن ليس افشال التوازن ، بل اجراء تعديل للتوازن الدولي الاقليمي يكون في نتيجته ايران هي المهيمنة اقليمياً . [4] فايران تعد حلقة الوصل في الشرق الاوسط مع اسيا ، هذا بالاضافة الى النفوذ العسكري والاقتصادي وقدرتها المتميزة في

---

[1] اندرو بوين ، الطريق الى انقرة : هل يعيد الربيع العربي تشكيل السياسة الخارجية التركية ، مجلة العرب الدولية ، عدد 1569 ، السعودية ، 2012 ، ص21 .

[2] ينظر : بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، عالم المعرفة ، العدد 85 ، الكويت ، 1985 ، ص25 .

[3] مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، المجلة السياسية والدولية ، عدد23 ، (بغداد : الجامعة المستنصرية) ، 2013 ، ص98.

[4] ينظر : عمار حميد ياسين ، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الامركية عام 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص105 .

استخدام القوة الناعمة في المحيط الاقليمي [1] وفي العراق الذي اصبح عنصراً اساسياً في زيادة القدرة الايرانية وتغيير توازن القوى مع الخليج العربي اعقاب عام 2003 . [2] فتوجه ايران تجاه العراق ينبع من ادراكها ان موازين القوى في الخليج العربي اعقاب عام 2003 غير مستقرة وبالتالي يعد هذا العامل فرصة استراتيجية لها في تحقيق نفوذها . [3]

وبالتالي يتبين لنا ان العراق قد كان ذا دور مهم ومحدد ايضا في التوازن الايراني – الخليجي ، فمصيره وانجذابه نحو مركز وقطب واحد يعني تفوق قطب ايديولوجي على حساب الاخر، اذ ان العراق يمثل الان ساحة للقتال والتنافس بين الطرفين وهو الفاصل ايضا بينهم فاقتراب وهيمنة احدهم على العراق يعني اقتراب الخطر والتهديد للاخر ويعني بالمحصلة التوسع والهيمنة اكبر في الشرق الاوسط ومن ثم الاخلال بالتوازن بين القوتين .

ثانيا : العراق في التوازنات الدولية

يعد مفهوم التوازن الدولي من اكثر المفاهيم تداولاً في التأريخ المعاصر ، ومن اكثر المفاهيم غموضا في الوقت نفسه فقد تعددت الاراء حول تفسيره وتوضيح الية عمله ومؤشراته . [4]

كان العراق منذ سبعينات القرن المنصرم تحت انظار القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد كان ضمن خطة كبح جماح القوى الاقليمية المعرقلة للمصالح الامريكية عالميا ، ولكن بسبب المعارضة الداخلية امريكيا المستمرة حول عدم خوض حرب مباشرة وشاملة اثر الفشل في حرب الفيتنام حالت دون فعل ذلك ، وبالتالي فقد تم توظيف العراق مرتين في التوازنات الدولية ، الاولى كانت في اعادة التوازنات الاقليمية الى نصابها عام 1991 وكبح جماحه الاقليمي . [5] والمرة الثانية جاءت مع الحرب الامريكية الشاملة عليه عام 2003 لكن هذه المرة لادامة الهيمنة العالمية ، فبعد ان هدفت الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق استقرار الهيمنة على العالم واستمرارها من خلال ايصالها رسالة الى العالم ان مصير الدول المعارضة للارادة الامريكية العالمية وامبرياليتها الدولية سيكون مصيرها مصير العراق نفسه وفي الوقت نفسه ارادت اجراء تغيير سياسي مفروض وجبري من اجل خلق واقع جديد يتناسب مع الرؤى الامريكية وانهاء احد عناصر معادلة الصراع الاسرائيلي مع الدول المعادية له وادامة الهيمنة الامريكية العالمية ، الا ان هذه الحرب قد جاءت بنتائج غير المتوقعة في الفكر الاستراتيجي الامريكي ، اذ ادت الى تداعيات كبيرة فقد اثر العراق بسبب اهميته الاستراتيجية على تغير موازين القوى الدولي ، اذ ادى الى تراجع بعض القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ولو نسبيا وصعود اخرى وخاصة روسيا والصين . [6]

وبالتالي فأن تأثير الاهمية الاستراتيجية للعراق في التوازنات الدولية كان واضح بعد عام 2003 ، ويمكن فهم ذلك من خلال فحوى فكري استراتيجي ينطلق نحو رؤية (ان التكالب الدولي على العراق بسبب اهميته الاستراتيجية دفعت بعض الدول للمخاطرة في سبيل الوصول الى الهيمنة عليه وعلى موارده وهذا الامر ادى الى حدوث امرين ، الاول ادى الى زيادة التنافس الدولي عليه والامر الثاني ادى الى تغير موازن القوى بين الدول الكبرى خاصة فقد ادى الى تراجع بعضها وادى الى صعود اخرى) . ومن هنا سوف ننطلق في تفسير الرؤية والتحليل الفلسفي لدور الاهمية الاستراتيجية للعراق في التوازنات الدولية وفق الاتي :

1- التوازن الروسي - الامريكي

---

[1] للمزيد حول القوة الناعمة الدينية ينظر : محمد حمدان ، القوى الناعمة وادارة الصراع عن بعد ، ط1 ، (بغداد : مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ، 2013 ، ص51 – ص54 .

[2] محمد ياس خضير ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ، دراسات دولية ، عدد 53 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص138 .

[3] محمد ياس خضير ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص137 .

[4] محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 1 ، المجلد 17 ، (الكويت : جامعة الكويت) ، 1989 ، ص20 .

[5] مروان قبلان ، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق : دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، ط1 ، (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) ، 2015 ، ص5 .

[6] ينظر : خالد محسن جابر اليعقوبي ، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان 2003 ، ط1 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، 2013 ، ص137 – ص138 .

طلما كانت روسيا القطب الموازن للولايات المتحدة الامريكية في العالم وتحديداً منذ الحرب العالمية الثانية على الرغم من التراجع الكبير ابان انهيار الاتحاد السوفيتي نهايات القرن العشرين ، ولكن بالرغم من ذلك بدأت روسيا مطلع القرن الحادي والعشرين بأعادة البناء واعداد الرؤى والقدرات وتشكيل وتهيئة كل مستلزمات النهوض من جديد في عالم بدأ يشهد تحولات استراتيجية جديدة وتراجع نسبي للهيمنة الامريكية ، ولهذا فقد كان العراق له المكانة المهمه في المدرك الروسي والامريكي مع بداية الالفية الجديدة ، فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية قد دخلت في حرب مع النظام السياسي العراقي لاعادة هيكلة المنطقة وفق تطلعاتها واهدافها وامكانياتها وخلق بيئة موالية للتوسعية الغربية ، وفي الوقت نفسه ادركت الادارة الروسية المتعاقبة وخاصة مع ادارة الرئيس (فلادمير بوتين) ان العراق ومحصلة انحيازه لها والهيمنة على موارده تعني اعادة الامبراطورية الروسية للعالم واعادة الهيمنة والمكانة الروسية في الشرق الاوسط من جديد وربما تكون هناك تصورات وتطلعات تكون اكثر قابلية للتحقق في حال لو هيمنت روسيا على موارد العراق وموقعه واقتصاده ، لهذا فأن دور العراق في التوازن الروسي – الامريكي اضحى اشبه بنقطة التوازن بينهم في الشرق الاوسط المنطقة التي تسودها الصراعات والتعاونات والتحالفات واختلاف موازين القوى والتوتر الاقليمي ، فمنذ مجيئ الرئيس (فلادمير بوتين) الى السلطة عام 2000 بدأت روسيا ترفض ان تكون الدولة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وهيمنة التفرد الامريكي في العالم وبدأت تحاول اجراء تغيير في موازين القوى العالمية من جديد ، وهي ما عرفت بـ(عقيدة فلادمير بوتين) ولهذا في حقبة ولايته الاولى اتجهت روسيا نحو التعاون والاندماج مع المواقف الاوربية بغية تحقيق تعاون استراتيجي واعادة بناء المكانة الروسية من جديد وخلق تحالفات وتعاونات برغماتية تمكن روسيا لاحقا من النهوض من جديد ، ومع دخول روسيا في الولاية الثانية لبوتين ، بدأت روسيا في النهوض والدخول في شكل من التفرد والاستقلال بالقرارات والمواقف الروسية الدولية . [1]

هذا ومن جانب اخر يرى الليبراليون الجدد ان الولايات المتحدة لم تعد تمثل القطب الاوحد في العالم فقد اثبتت الحرب على العراق و افغانستان مع مطلع القرن الحادي والعشرين ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع ان تواجه ازمات وتحديات العالم بمفردها ولا بد من التعاون مع اطراف اخرى في سبيل التصدي لتلك الازمات ، ولهذا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تصرف النظر عن فكرة التفرد الدولي أو القطب الاوحد في العالم وان تلجأ الى التكيف الاستراتيجي مع التطورات العالمية الجديدة فالعالم اكبر من ان تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية وحدها ، وان العراق ادى دور كبير في كشف هذه الحقيقة ومَكّن روسيا من رؤية مستقبلها بصورة اكثر تفاؤلاً وايجابية [2] ، وقد حدد (بوتين) ملامح عقيدته في السياسة الخارجية الروسية في الثاني عشر من تموز عام 2004 في اثناء لقائه مع سفراء روسيا في انحاء العالم بخمسة نقاط : [3]

1. يجب على السياسة الخارجية ان تصبح وسيلة لتحديث البلد .
2. العلاقات مع الدول المستقلة حديثا الواقعة على اراضي الاتحاد السوفيتي السابق تمثل اولوية بالنسبة الى السياسة الخارجية الروسية .
3. تبقى علاقات روسيا مع اوربا اولوية تقليدية فليس هناك بدائل للتعامل مع الاتحاد الاوربي وحلف الناتو.
4. الحاجة الى الشراكة مع الولايات المتحدة الامركية .
5. البدأ بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الاسيوي من المحيط الهادي لتطوير سيبيريا.

ومن الجدير بالذكر ان روسيا مع مطلع الالفية الثالثة الجديدة قد زادت من انفاقها العسكري الى حوالي ثلاثة اضعاف ، فقد وصل الانفاق العسكري الى حوالي 90 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 4.4% من الناتج المحلي الروسي انذاك ، اضافة الى تحقيق تقارب روسي مع الدول ذات الرؤى الاستراتيجية المتفقة مع التطلعات الروسية عالميا والمناهضة للتفوق الامريكي (دول بريكس مثلا) . [4]

أما فيما يخص العراق واثره في التوازنات بين الدولتين فقد كانت روسيا مُوظفةً للعراق في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية فبعد ان حاول وزير الخارجية الامريكي انذاك (كولن باول) بعد اعلان الحرب على العراق عام

---

[1] خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية اوكرانيا وسوريا انموذجا ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد السابع ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2014 ، ص95 .

[2] ينظر : مصطفى كامل و زهراء عادل ، السياسة الخارجية للرئيس الامركي باراك اوباما تجاه دول الحراك العربي ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد السابع ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2014 ، ص153 .

[3] خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية اوكرانيا وسوريا انموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص111 .

[4] Suresh p singh , brics and world order : a beginner s guide , Foreign Policy, 2011, p.3 .

2003 اقناع مجلس الامن الدولي في استخدام القوة في هذه الحرب واضفاء الشرعية الدولية بأصدار قرار دولي بهذا الخصوص ، لجأت روسيا الى عرقلة مجلس الامن في استصدار قرار يعطي الشرعية الدولية في احتلال العراق، اذ كانت وسيلة مهمه في تحقيق التوازن الروسي - الامريكي ومنع التوسع الامريكي على الرغم من استمرار المساعي الامريكية في غزو العراق بعد ذاك وتحقيقها الغزو والاهداف فيه ، ولهذا فأن منطقة الشرق الاوسط والعراق خاصة اصبح نقطة توازن بين روسيا وامريكا ، وهو ما صرح به الرئيس الروسي (فلادميربوتين) في شهر تموز 2013 في اللقاء الذي جمع بينه وبين رئيس المخابرات السعودية (بندر بن سلطان) .[1]

ومن بين الاجراءات الجيوستراتيجية التي اتخذتها روسيا كرد فعل على الاحتلال والوجود الامريكي في العراق اعقاب عام 2003 انها بدات تطور علاقاتها مع منطقة الشرق الاوسط عموما بسبب تزايد القرب الامريكي من جنوب روسيا والتوسع والانتشار الاكبر في قواعدها ، اذ وجدت روسيا عن طريق هذا التفاعل (الاضطرابات والعلاقات مع الشرق الاوسط) وسيلة في جعل المنطقة سوق اقتصادي مهم لتصريف السلاح الروسي والتبادل التجاري مما يعزز مكانة روسيا عالميا واحياء دورها القديم ، لهذا تحاول روسيا استخدام الوسيلة الاقتصادية كورقة مهمه في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اوضحت البيانات تأريخياً ان انقطاع التبادلات التجارية بين روسيا والشرق الاوسط او ان صح القول تراجعها اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي قد اثر في مكانة روسيا عالميا ، ولهذا واتصالا بما سبق القول ، قد كانت خطوة (فلادمير بوتين) بأعادة الرحلات الجوية المباشرة بين (موسكو وبغداد) في ايلول 2000 كان يمثل تحديا للمجتمع الدولي والمكانة الامريكية بالذات بحكم ما كان العراق فيه من حصار مفروض عليه من المجتمع الدولي وبقيادة امريكية .[2] ومن جانب آخر قد اتبع (بوتين) طريقين في سبيل تحسين الوضع الروسي الاقصادي والتجاري في الشرق الاوسط ولا سيما في العراق ، اذ كان الطريق الاول يتمثل في الغاء القسم الاكبر من الديون لهذه الدول وجدولة القسم الاخر ، فقد قام بالغاء 93% من ديون العراق البالغة 12.9 مليار دولار امريكي بعد ان وقع صفقة مع حكومة بغداد بقيمة 4 مليارات دولار امريكي ، هذا فضلا عن اعفاء ديون سوريا 37% منها البالغة 13 مليار عام 2005 ، أما الطريق الثاني فقد كان يتمثل في توقيع عقود استثمارية مع هذه الدول والتي تعوض قيمة خسائر الديون التي اعفتها روسيا لهذه الدول ولا سيما في العراق اذ تم ابرام عشرات الاتفاقيات الاستثمارية بمليارات الدولارات .[3]

ومن ثم يمكن ان نفهم ان بوتين قد وظف العراق كوسيلة مهمه في تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ اصبح لروسيا مكانة مهمه في المجتمع الدولي بعد ان عارضت قرار الحرب على العراق وحاولت منع شرعنة هذه الحرب دولياً وقادت حملة معارضة دولية للمشروع الامريكي انذاك وبتعاون فرنسي والماني ، اضافةً الى انه قد بدأت روسيا في استخدام العراق كوسيلة للتدخل بالاجراءات الامريكية فقد طلب علناً الرئيس (فلادمير بوتين) في تاريخ 18/كانون الاول/2007 من الادارة الامريكية انذاك تحديد موعد الانسحاب الامريكي من العراق .[4] وبالمقابل ولكي تضيف الولايات المتحدة حالة من التوازن الدولي نتيجة دخولها العراق والقضاء على التوتر الدولي ، لجأت الولايات المتحدة الامريكية لاضفاء صبغة شرعية لوجودها في العراق فقد تم استصدار القرار المرقم 1483 من الامم المتحدة الذي تم الاعتراف به ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا هي دول محتله للعراق وبالتالي يمكن لها ادارة الموارد والشؤون المالية العراقية وضمان حرية التصرف فيها .[5]

تبعاً لما سبق فالعراق كان ذا دور رئيسي في تحديد التوازن الروسي – الامريكي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ، وذلك من خلال محورين استراتيجيين ، الاول قد أسهم في الكشف عن التراجع الامريكي العالمي وعدم قدرتها على ادامة هيمنتها على العالم ولا سيما الشرق الاوسط كما كانت في اواخر القرن العشرين ، اما المحور الثاني فقد أسهم في تزايد مكانة ودور روسيا في المجتمع الدولي والعالم محققا التوازن بين الاثنين (الروسي – الامريكي) .

2- التوازن الصيني – الامريكي :

ان التكلم عن التوازن الصيني – الامريكي ربما يرتبط بموضوع الهيمنة على العالم واحتمالية التفرد الصيني فيه ، فعلى الرغم من التضارب بين التحليلات المستقبلية في الفكر الاستراتيجي عن دور الصين العالمي مستقبلا الا ان الامر الواقع والمؤكد ان الصين تملك من القدرات والامكانيات ما تتيح لها فرصة الهيمنة والتفرد العالمي مستقبلا اذا ما قررت

---

[1] خالد اسماعيل سرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص116 – ص128 .

[2] ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 205 .

[3] ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص206 .

[4] المصدر نفسه ، ص208 – ص209.

[5] ينظر : دينا محمد جبر ، التاثير الامريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص117 .

الصين دخول المعترك الدولي وابراز نفسها كقطب وصاحبة قرار مهم فيه ، فما زالت الصين تحاول البقاء بعيدة عن مشاكل العالم والاكتفاء بالعزلة وحل مشاكل اقليمها ، اما العراق فيعد عنصر ونقطة مهمه ومكملة للاقتصاد والهيمنة الصينية مستقبلا في الشرق الاوسط ، فمكانة العراق في المدرك الصيني مهمه وذو اثر في تحقيق التوازن الصيني – الامريكي دوليا ، اذ ان المصالح الصينية الاقتصادية منها خاصة تضاهي المصالح الامريكية فيه اذا ما استثنينا منها الجوانب الامنية والعسكرية بخصوص الولايات المتحدة الامريكية .

وتعد منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق خاصةً اعقاب الانسحاب الامريكي منه منطقة حيوية للتطلعات الصينية ، فالصين تعد ثالث بلد مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ولضمان توفير الطاقة مع التوسعات الاقتصادية والتجارية للصين كان لا بد من الحاجة الى كميات اكبر من النفط ، ولهذا بدأت الصين تشجع الشركات حول التنقيب والاستثمار وتشييد معامل التكرير في المنطقة لضمان تدفق النفط اليها.[1]

وعلى الرغم من تعدد القوى في المنطقة من نفوذ دول عظمى كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، ونفوذ دول كبرى اقليمياً كايران واسرائيل وتركيا ، فأن الصين تحاول عكس قانون التوازن البرغماتي بين الاطراف جميعها لكي تستطيع تحقيق تطلعات واهداف في المنطقة ، ولهذا ومع مطلع الالفية الجديدة فأنها بدأت تبذل الكثير من اجل ايجاد موطئ قدم لها في دول منطقة الشرق الاوسط ، ومن بينها العراق ، هادفةً في الوصول الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية بينها وبين دول المنطقة [2] ، ولان العراق بعد عام 2003 اصبح محط نفوذ الدول المجاورة اقليمياً وارتباط هذه الدول بتحالفات دولية ودول عظمى ، فقد بدات الصين تبحث عن تحقيق شراكات استراتيجية للدول المجاورة للعراق والمناوئة لتطلعات الدول الغربية الامريكية والاوربية بالدرجة الاساس ، اذ نلاحظ ان الصين قد وصلت مع ايران الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية وتدعم التوجهات الايرانية التي تعد ضربة موجهة الى التوجهات الامريكية عالمياً من جانب ، ومن جانب اخر تحاول الصين ايضاً الدخول في علاقات برغماتية مع دول اخرى حليفة للولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمتها اسرائيل هذا بالاضافة الى التقارب التركي الصيني ، فالعراق اصبح عامل اساس في تحقيق تطلعات صينية في منطقة الشرق الاوسط وايجاد موطئ قدم لها فيه وتحقيق تحالفات استراتيجية وبرغماتية مع القوى الكبرى في المنطقة اقليمياً ، بهدف الوصول الى هيمنة عالمية صينية وتراجع الهيمنة الامريكية في المنطقة والعالم اجمع ، فالصين تنطلق في تطلعاتها ببعد برغماتي لتحقيق المصالح الكبرى ، وبالنتيجة اضحى العراق ذا دور اساس في تحقيق توازن صيني – امريكي من خلال توسع التحالفات الصينية مع القوى المهيمنة اقليمياً واستخدام العراق كورقة مهمه في تحقيق هذا التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية وتحقيق استراتيجية صينية تقوم على اساس تطويق الخصوم ، فقد دخلت الصين اخيراً في شراكة استراتيجية مع ايران خاصة اذا ما علمنا ان ايران ثاني اكبر مورد للنفط الى الصين ، اذ تستورد الصين من ايران ما يقارب 10% من النفط المستورد ، وطورت علاقاتها مع تركيا ولعل التشارك الصيني مع نظيره التركي في عملية المناورات العسكرية الجوية والبرية في المناسبة السنوية العسكرية لتركيا (صقر الاناضول) عام 2010 هو خير دليل على تطور العلاقات بين الجانبين ، فضلا عن عقد اتفاقية لتطور العلاقات التجارية وزيادة التبادل التجاري بين الصين وتركيا عام 2011 بهدف الوصول الى تبادل تجاري بقيمة 50 مليار دولار عام 2015 ، وكذلك الحال بالنسبة الى العلاقات الصينية الاسرائيلية ، اذ قد سعت الصين الى تقوية علاقاتها مع اسرائيل لضمان الدعم من الكونغرس الامريكي في المشاريع الصينية والوصول الى مصادر الطاقة في العالم اجمع .[3]

بالتالي فان الحقائق تؤكد ان الدور الصيني بدأ يتصاعد عالمياً ويؤكد باحثون ومحللون صينيون وغربيون ايضا على تراجع الدور الامريكي عالمياً في الوقت نفسه نتيجة الحرب على العراق وافغانستان والازمة الاقتصادية في عام 2009 ، ومن ثم يمكن القول ان العراق اتاح للصين التقدم على حساب التراجع الامريكي بسبب التوسع الفائض ، ومن جانب آخر ساعد العراق في تعديل المكانة الصينية عالمياً وتدعيمها وتوازنها مع الولايات المتحدة الامريكية [4] ، هذا اذا ما تذكرنا ان الصين تنطلق نحو العالم وتتوجه نحوه من خلال طرح مفهوم يختلف عن المفهوم الامريكي ويؤكد على ضرورة تشارك كل دول العالم في النظام الدولي الجديد ورفض مبدأ الهيمنة للطرف الواحد ، اي تدعو الى التشارك الجماعي وليس التفرد

---

[1] ينظر : ابراهيم نوار ، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 188 ، القاهرة ، 2012 ، ص16 .

[2] كرار انور ناصر البديري ، الصين : بزوغ القوة من الشرق ، ط1 ، (بغداد : مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ، 2015 ، ص165 .

[3] كرار انور ناصر البديري ، مصدر سبق ذكره ، ص170 – ص174 .

[4] Bonnie S. Glaser , a shifting balance chinese assessments of u.s. power , (USA : Center for Strategic and International Studies) , 2010 , p.5 .

في السيطرة [1] ، اذ ما زالت الصين وحكامها يسترشدون بحكمة القائد الصيني الاسبق (دنغ هسياو بنغ) الشهيرة (راقبوا بهدوء ، امنوا مواقعنا ، تدبروا شؤونكم بهدوء ، اخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة ، اتقنوا فن التواضع ، حذار ادعاء القيادة) . [2]

السابق من القول يدفع بنا الى ادراك السعي الصيني في الآونة الاخيرة الى تحقيق تقارب وتوافق استراتيجي بينها وبين العراق ، وهذا ما اكده وزير الخارجية الصيني (وانغ يونغ) عندما زار العراق في عام 2014 ، مؤكداً دعمه للعراق في اعادة اعماره من جديد وتقديم مساعدات للاجئين العراقيين قدرت ب(10-) ملايين دولار واكد ترحيب بلده بدخول الشركات الصينية للاستثمار في العراق وخاصةً في المجال النفطي ، هذا بالاضافة الى انه يوجد ما يقارب (10) الاف عامل صيني يعمل في العراق واهتمام الصين في التنمية العراقية وضمان توريد البضائع الصينية اليه ، فوجود شراكة صينية مع دولة مثل العراق باهميتها الاستراتيجية (موارد ، موقع) يزيد من حالة التوازن وربما التفوق الصيني على نظيره الامريكي . [3]

لهذا وادراكا لما سبق يتضح لنا الدور العراقي في التوازن الصيني – الامريكي ، فهو من جانب دفع الصين الى المحافظة على مواردها وتوسيعها خاصة في الشرق الاوسط ومن جانب اخر ساعد في توسيع مجال تحالفاتها العالمية عموما ومَكّنها من التطلع الى مكانة دولية مستقبلية تفوق ما هي عليه حاليا خاصة بعد تراجع الدور الامريكي عالميا وحاجته الى دعم من فاعلين دوليين اخرين لمواجهة ازمات العالم وقيادته .

3- التوازن الاوربي – الامريكي

ابتداءا ان العراق يندرج ضمن الاستراتيجية الامريكية (الهيمنة على الشرق الاوسط) فقد دأبت الاستراتيجية الامريكية ومنذ تسعينات القرن الماضي نحو توظيف العراق بما يعرف (اعادة رسم الشرق الاوسط من جديد) وهو ما يندرج ضمن استراتيجية الهيمنة الامريكية ، ويعود مشروع اعادة رسم الخارطة للشرق الاوسط الى عقد التسعينات وبداية تسلم الرئيس الامريكي الاسبق (بيل كلينتون) للسلطة في عام 1992 . فترى الولايات المتحدة الامريكية ان السيطرة المستمرة على الشرق الاوسط وفق رؤيتها يمكنها من تحقيق الهيمنة على العالم اجمع ومنع بروز قوى مهيمنة او قطب عالمي جديد مشابه لها كالصين وروسيا والاتحاد الاوربي مستقبلا ، فقد اكدت صحيفتي (واشنطن بوست و نيويورك تايمز) في عام 1992 عن وثيقة تسربت اطلق عليها اسم (ارشاد التخطيط الدفاعي) ، والتي فيها اوصوا الولايات المتحدة الامريكية نحو استخدام الضربة الوقائية ضد الدول التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل وهو ما اطلق عليه لاحقاً بـ(مذهب بوش في السياسة الخارجية) [4] ، ومن جانب آخر أكد حلف الناتو في وثيقته الموسومة بعنوان (استراتيجية امن قومي امريكي لمئة عام قادم) في الدورة الخمسين للحلف في نيسان 1999 ضرورة السيطرة على امدادات الطاقة اذا ارادت الولايات المتحدة الامريكية الاحتفاظ بامكانياتها الدولية ، وهو الامر الذي يشير الى التوظيف الامريكي لحلف الناتو في جعل البعد الفكري الاستراتيجي للناتو ينسجم مع التطلعات الامريكية وبالتالي تحييد وتوظيف اوربا للايمان بان امن اوربا من امن امريكا . [5]

ان التوازن الاوربي الامريكي في العراق ان صح القول هو توازن ليس عسكري امني فحسب وانما اقتصادي بالدرجة الاولى ، فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية منذ اربعينيات القرن المنصرم اهمية العراق الحيوية في الحفاظ على مصالحها المتنامية في الشرق الاوسط [6] ، أما اوربا فأن العراق بما يمتلكه من موقع جيوسياسي واقتصادي اهمية كبيرة

---

[1] مظفر نذير الطالب ، الولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي الجديد الواقع و التوقع ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد 16 ، (الجامعة المستنصرية : مركز الدراسات العربية والدولية) ، 2005 ، ص10 .

[2] نقلا عن : زبيغنيو بريجنسكي ، رؤية استراتيجية : امريكا وازمة السلطة العالمية ، ط1 ، (بيروت : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع) ، 2012 ، ص96 .

[3] جريدة التخطيط اليوم ، عدد 168 ، 24/كانون الاول/2014 .

[4] باقر جواد كاظم ، الرؤية الامريكية لاعادة صياغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي ، مجلة قضايا سياسية ، عدد 18 ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية) ، 2009 ، ص127 – ص128 . وينظر ايضا : انيس الدغيدي ، تاريخ بوش السري الاسود ورجال البيت الابيض ، ط1 ، (القاهرة : دار الكتاب العربي) ، 2004 ، ص133 – ص135 .

[5] عمار حميد ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص110

[6] عمر عبد الله عفتان ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تجاه العراق بين عامي 1990 – 2003 ، ط1 ، (الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للدراسات) ، 2009 ، ص18 .

لدى الدول الاوربية من خلال محاولة الاستثمار الاقتصادي قدر الامكان في العراق وتحسين العلاقات الاوربية العراقية من خلال فتح المشاريع الاوربية التي تستهدف البنى التحتية العراقية من جانب وزيادة تدفق النفط العراقي الى اوربا استثماريا . فالانفتاح العراقي على دول اوربا يمثل خيار استراتيجي لكلا الطرفين [1] واتمام المشاريع التنموية واعادة الأعمار واقامة بنية اقتصادية تجذب الشركات الاوربية للاستثمار في العراق ، هذا بالاضافة الى ان اوربا ترى العراق من اكثر بلدان الشرق الاوسط في مجال استثمار القطاع النفطي [2] ، ولهذا فأن الرؤية الاوربية للعراق تنطلق من ركيزتين وهي السعي لتطوير علاقات اقتصادية وتجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمه مثل النفط والغاز والكهرباء والثاني هو دعم العملية السياسية والتحول الديمقراطي والتعليم والقانون والسلم المجتمعي ومنظمات المجتمع المدني ، وفي هذا السياق قد اكد (كريس باتن) مفوض العلاقات الخارجية الاوربية ان من مصلحة اوربا ان يكون العراق كبلد مستقر امنيا وديمقراطيا لضمان التفوق الاوربي ، واقترح ثلاثة اهداف حيوية لاوربا في العراق وهي اولا وضع عراقي مستقر وثانيا دعم اقتصاد السوق وثالثا تكامل اقتصادي وسياسي ، وهذا ان اشار الى شيء فهو يشير الى ان العراق اصبح ضمن معادلة التوازن الاوربية - الامريكية وان اوربا تهدف الى عراق مستقر كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصدد وضمان الاستثمارات الاوربية فيه وخاصة لمصدر الطاقة (النفط والغاز) ، وهو ما يعد عنصر تهديد للمصالح الامريكية في العراق ، ولهذا تحاول الاداراة الامريكية الهيمنة على القطاع الاقتصادي العراقي ومنع التفرد الاوربي فيه وهو ما اكدته الوثيقة المشتركة الاوربية 2011-2013 بالتوجه نحو العراق كهدف اساس . [3]

ومن ثم يتوضح هنا الدور العراقي في ماكنة التوازن الامريكي – الاوربي في الشرق الاوسط من خلال جانبين ، الاول مباشر ويتمثل بدور العراق في خلق تنافس على الهيمنة في الشرق الاوسط وبالتالي سيحقق التوازن بينهم بسبب رفض اي طرف قبول هيمنة الاخر وتفرده في الشرق الاوسط بوصف العراق بوابة هذه الهيمنة ، والثاني غير مباشر ويتمثل دوره بدفع الاثنين نحو ضمان تفوق دولي ودور اكبر في العالم .

وعليه نستنتج ان العراق كان له اهمية استراتيجية منذ اقدم العصور وحتى التأريخ المعاصر لدى الحضارات والدول العظمى والكبرى اقليميا ودوليا ، وبسبب العوامل والمرتكزات المادية والمعنوية فقد اصبح العراق اكثر عرضة للاطماع والطموحات الخارجية لدول العالم اجمع ، فالمرتكزات المادية تعد عنصر جاذب للاطماع ، في حين المعنوية منها فعلى الرغم من اثارها السلبية في اهمية العراق فهي تعد مهيأ مهم للبيئة غير المستقرة التي تمكن الاطماع الكبرى من الوصول الى اهدافها واستغلال الضغط الداخلي ، هذا من جانب ومن جانب اخر ، فأن العراق ولا سيما اعقاب الحرب الامريكية عليه في عام 2003 كان له دور مهم في تغيير خارطة التوازنات الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط بسبب تغير طبيعة النظام الحاكم للعراق وتراجعه اقليمياً وتدخل دول الجوار فيه باساليب وامكانيات مختلفة ، وبالتالي يتبين لنا ان العراق كان ضمن استراتيجية التوظيف متعددة الاطراف لتحقيق الاهداف الاستراتيجية واول هذه الاهداف بعد المصالح الاقتصادية هو تحقيق التوازن عالمياً واقليمياً من خلال استمرار ضبط التنافس على الشرق الاوسط .

---

[1] ميثم الجنابي ، العراق ومعاصرة المستقبل ، ط1 ، (دمشق : دار المدى للثقافة) ، 2004 ، ص233 .

[2] عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق ، اوراق دولية ، عدد 216 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية) ، 2012 ، ص 5.

[3] عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .